مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

مدينة سبتة المحتلة
وقضية ماء قرية بليونش

د. فريد المساوي
دكتوراه في التاريخ المعاصر
جامعة عبد المالك السعدي
تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّص

كانت مدينة سبتة المغربية خلال العصور الوسطى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقرية بليونش التي توجد غرب المدينة على سفح جبل موسى المقابل لجبل طارق. وكانت هذه القرية بمثابة مزارع للمدينة، ومصدرا لحاجاتها من المنتجات الفلاحية. ومند احتلال سبتة من طرف البرتغال سنة ١٤١٥م، ثم بعدهم الإسبان سنة ١٥٨٠م، شكلت قضية الماء أكثر القضايا أهمية بالنسبة لمستقبل المدينة، بالإضافة إلى مسألة حماية الحدود من هجمات المغاربة وحصارهم للمدينة من حين لآخر. فتأمين وفرة الماء لم يكن ممكنا على الدوام، لأن مخزوناتها وعيونها وآبارها التي كانت تكفي المدينة قديما لم تعد كذلك مع مرور الزمن. لذلك كان على المستعمر أن يضمن تزويد المدينة بالماء من بعض المناطق المغربية المجاورة، خاصة من قرية بليونش الغنية بالينابيع والأنهار. هذا ما كانت إسبانيا تسعى إليه بشتى الوسائل طوال تاريخ احتلالها للمدينة، وقد حاولت غير ما مرة انتزاع موافقة المغرب على هذا المطلب دون جدوى، ولم تتمكن من ذلك إلا حين احتلت كل منطقة شمال المغرب في القرن العشرين، حيث حفرت الأنفاق ومدت الأنابيب، ولا زالت المدينة المحتلة تتزود بالمياه من قرية بليونش إلى يومنا هذا، ومع اتساع المدينة صارت تستنزف المؤهلات المائية للقرية دون مراعاة لاحتياجات سكانها ومصالحهم.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٩ أكتوبر ٢٠٢٢
تاريخ قبول النشر: ٠١ نوفمبر ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

المدن المغربية؛ مدينة سبتة؛ قرية بليونش؛ العيون؛ الماء؛ إسبانيا

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.312095

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

فريد المساوي. "مدينة سبتة المحتلة وقضية ماء قرية بليونش".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد الثامن والخمسون؛ ديسمبر ٢٠٢٢. ص ١٥٠ – ١٥٩.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: faride87@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

يعتبر الماء من الاحتياجات الضرورية للإنسان، وعاملاً أساسيًا ينبغي توفره في أي مكان للاستقرار البشري فيه. إذ من المعلوم أن المناطق التي تعرف نسبة من الرطوبة، أو توجد على ضفاف الأنهار، أو بها فرشاة مائية باطنية غنية -في العالم بأسره -، هي المناطق نفسها التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة ومكتظة. بينما المناطق الصحراوية الجافة أو الشبه جافة، تكون ساكنتها قليلة وضعيفة. بل وحتى في المناطق ذات النطاقات المناخية نفسها، نجد تفاوتًا في الكثافة السكانية بين الجهات حسب الإمكانيات المائية التي تتوفر عليها كل جهة على حدة.

من هذا المنطلق كانت فكرة دراسة قضية الماء بإحدى المدن المغربية المحتلة، وهي مدينة سبتة التي مرت خلال تاريخها بمجموعة من المراحل منذ الفترة ما قبل الإسلامية، فالفترة الإسلامية الوسيطية، ثم الاحتلال البرتغالي، وبعده الاحتلال الإسباني الذي لا يزال قائمًا إلى يومنا هذا. فمدينة سبتة توجد على لسان بري محاط بالمياه البحرية من ثلاث جهات، إلا من الجهة الجنوبية حيث ترتبط بالبر. وقد عرفت المدينة عبر تاريخها نموًا حضريًا واتساعًا عمرانيًا بشكل تدريجي، ومع فترة الاحتلال، وعزلتها عن محيطها الخارجي، طرحت فيها مشكلة الماء بحدة، وصارت حاجتها إلى التزود بالمياه من المناطق المجاورة تتزايد يوما بعد يوم. وقد مرت هذه المسألة بثلاث مراحل أساسية: من التزود الذاتي من العيون والآبار والصهاريج المقامة داخل المدينة، ثم جلب الماء من بعض المناطق القريبة كواد أويات، ثم بعد ذلك التزود من قرية بليونش الغنية بمياهها العذبة كما هو عليه الحال إلى يومنا هذا.

هذا المسار هو الذي سنحاول توضيحه في هذا المقال حسب ما ورد من معطيات في المصادر والوثائق التاريخية المغربية المتاحة في هذا المجال.

أولاً: مسألة الماء بمدينة سبتة

كتب الكثير من الباحثين عن مشكلة الماء بمدينة سبتة، خاصة خلال فترة الاحتلال البرتغالي، ثم بعده الإسباني. والمثير في هذه المسألة هو الحديث عن أزمة الماء في المدينة، رغم أنها توجد في نطاق مناخي يعتبر رطبا وماطرا، وفي منطقة غنية بالثروات المائية الباطنية. فهي توجد بالقسم الشرقي من شبه جزيرة طنجة، وهي منطقة كثيرة التساقطات، وغنية من حيث الثروة المائية.

نجد في الإشارات التي أوردتها كتب الجغرافيا القديمة عن مدينة سبتة الإسلامية تناقضا بين ما يدل منها على وجود أزمة وندرة الماء، وبين ما يعبر عن غنى المدينة في هذا المجال. فهذا أبو عبيد البكري قد أشار إلى ما يفيد وجود مشكلة قلة الماء، إلى درجة أن الحمامات كانت تستعمل مياه البحر، كما أن سكان المدينة كانوا يعملون على جلب الماء إليها من مناطق قريبة مثل واد أويات في قنوات إلى الكنيسة التي أصبحت فيما بعد جامعا[1]، كما أشار إلى ذلك غيره.

هذا وأشارت مختلف المصادر التي تحدثت عن بناء سور سبتة من طرف المنصور بن أبي عامر إلى أن أغرب ما فيه "شقة مستطيلة بأبراجها مبنية بالزيت عوضا من الماء، وكان غرضه إتمام عمله على هذا لولا الإنفاق الكبير"[2]، ورغم إشارة تلك المصادر إلى أن البناء بالزيت أصلب وأبقى على مرور الدهور، باعتبار ذلك هو السبب وراء بناءه بالزيت، إلا أننا يمكن أن نفسر هذه المسألة باعتبارها دلالة ضمنية على ندرة الماء بالمدينة. وأشارت مختلف المصادر إلى محاولة السلطان الموحدي يوسف بن عبد الملك حفر قنوات لجلب الماء من بليونش إلى مدينة سبتة، ولكن الصعوبات والعوائق حالت دون تحقيق هذا المشروع فتركه[3].

ولكن على العكس من ذلك، تطرقت الكثير من المصادر إلى وفرة الماء بالمدينة لدرجة أن ماء المدينة يفي بحاجياتها دون نقص أو ندرة، ولا تشير تلك المصادر إلى نقص في المواد الفلاحية التي يحتاج إنتاجها إلى الماء كذلك. ذلك أن مدينة سبتة كانت لا تزال صغيرة المساحة وقليلة العمران، وكانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمحيطها الجغرافي القريب. فهذا ابن حوقل يشير إلى أن المدينة كانت "بها بساتين وأجنة تقوم بأهلها، وماؤها من داخلها يستخرج من آبار بها معين، ومن خارجها أيضا من الآبار شيء كثير عذب[4]"، كما أشار الشريف الإدريسي إلى أنه "في وسط المدينة بأعلى الجبل عين ماء لطيفة لكنها لا تجف البتة[5]".

وأما الأنصاري، فبحكم انتمائه إلى المدينة ومعرفته الدقيقة بها، فإنه يفيدنا بتفاصيل مهمة حول التجهيزات المائية بالمدينة، أو تلك التي تحتاج إقامتها بالضرورة إلى وفرة المياه. فهو إذ يتحدث عن مساجد سبتة عددها في ألف مسجد تربط بينها "القنوات الفاصلة بين البلاطات ومجاري القسائم والميازيب من الرصاص[6]"، أما الحمامات فكان يوجد منها بالمدينة اثنا وعشرين حماما بالإضافة إلى عشر حمامات توجد

بالقصبة، ويضيف أنه بكل منزل من منازل سبتة يوجد حمام ومسجد[٧].

وتحدث عن السقايات بالمدينة وعددها خمسة وعشرين سقاية، بعضها في منتهى الإتقان والإبداع، مزودة بأنابيب نحاسية وألواح رخامية، وذات زخرفة وتنميق، خاصة تلك التي كانت توجد"بطرف العطارين وأول سماط العدول وبإزاء باب الشواشين من أبواب الجامع[٨]"، وكانت توجد بالمدينة - عدا ما ذكر- سقايات أخرى معدة لتوريد المواشي والخيل وغيرها من الدواب، وصف إحداها وهي متصلة بصهريجين مشتركين يمد أحدهما الآخر، وكذلك سقاية القبة التي توجد بالربض البراني، وهي ذات "صهريج مستطيل متصل ببئر قريبة التناول طيبة الماء (...) وإلى جانبها آبار متعددة للسبيل وربما تبلغ الثمانين[٩]".

وتطرق الأنصاري كذلك أثناء حديثة عن المدينة إلى الأرحى والطواحين الكثيرة والمتعددة بها، والمعلوم أن الطواحين يحتاج عملها إلى صبيب مائي قوي. فقد كانت هذه الطواحين الكثيرة "بمياهها فيها لا تفتقر ولا تحتاج إلى شراء ماء من سقاء ولا من غيره أصلا، وكذلك جميع مساكن سبتة حيثما كانت بأقطار المدينة...[١٠]".

يمكن تفسير هذا التناقض القائم بين الرأيين القائلين بأزمة وبوفرة الماء بمدينة سبتة بمسألتين: ترتبط المسألة الأولى بالفترة التاريخية المتحدث عنها، فمدينة سبتة حين كانت مدينة صغيرة قليلة السكان لم تكن تعاني من مشكل ندرة الماء، ولكن حين اتسع عمرانها وكثر سكانها بدأت مشكلة الماء تطرح نفسها تدريجيا. أما المسألة الثانية فهي مرتبطة بطبيعة الأرض التي توجد عليها مدينة سبتة ونواحيها فهي تربة فقيرة كثيرة الصخور وكثيفة الغابات والأحراش، قد تصلح لبعض الأشجار المثمرة أو زراعة بعض الخضروات في مساحات صغيرة مسقية، ولكنها لا تصلح لإنتاج الحبوب، فهذه المادة الأساسية في التغذية حسب ثقافة المغاربة تحتاج إلى مساحات شاسعة من التربة الخصبة. قد يكون هذا قصد ابن الخطيب حين قال في سبتة: "فاغرة أفواه الجيوب، للغيث المصبوب، عرضة للرياح ذات الهبوب، عديمة الحرث فقيرة من الحبوب... فأحوال أهلها دقيقة، وتكلفهم ظاهر مهما عرضت وليمة أو عقيقة، واقتصادهم لا تلتبس منه طريقة، وأنساب نفقاتهم في تقدير الأرزاق عريقة، فهم يمصون البلالة مص المحاجم، ويجعلون الخبز في الولائم بعدد الجماجم[١١]".

يتبين من أغلب المصادر الوسيطية التي تطرقت لأحوال مدينة سبتة الإسلامية - كما رأينا - أن المدينة لم تكن تعاني من مشكل ندرة الماء، ولا لغيره من حاجياتها الأساسية. ولكن الحال لن يستمر على هذا النحو على ما يبدو، ففي الفترات اللاحقة ستعرف المدينة توسعا عمرانيا وازديادا في عدد السكان وازدحام المباني، وكان ذلك خلال القرن الثامن الهجري (١٤م). وهنا ستزداد أهمية الضواحي المجاورة للمدينة في مسألة تزويدها بالماء وبعض المنتجات الفلاحية الأساسية، وهنا تأتي على رأس قائمة هذه الضواحي قرية بليونش، التي ستصبح تدريجيا جزءا لا يتجزأ من النسيج الحضري للمدينة[١٢]، ولا يمكننا الحديث عن مدينة سبتة دون ذكرها، هذا بالرغم مما أشار إليه الفرنسي أوجست موليراس بأنه إلى حدود أواخر القرن ١٩ كانت مدينة سبتة تتوفر على مياه كثيرة، وكانت منابعها وخزاناتها تسمح لها بالتوفر على الماء على الدوام بالمقارنة مع بقية المستعمرات الإسبانية بالساحل الريفي[١٣]، لأن هذا تفنده ما جاءت به الوثائق التي تعود لنفس الفترة، والتي سنتطرق لها هنا.

استمر هذا الوضع في التفاقم بشكل تدريجي طوال مرحلتي الاستعمارين البرتغالي ثم الإسباني للمدينة، إلى أن أصبح الماء العذب الذي لا يخوله البحر، حسب تعبير جرمان عياش، "منعدم البتة بجوار سبتة الأقرب"، وصار لا بد من جلبه من مكان بعيد عن المدينة وبالكمية التي تكفيها، ولن يكون هذا المكان إلا قرية بليونش الغنية بالماء[١٤]، ولكن قبل بليونش كان يتم جلب الماء إلى مدينة سبتة من قرية واد أويات القريبة.

ثانيًا: جلب ماء واد أويات

تقع قرية واد أويات التي لا تزال إلى يومنا هذا تسمى بنفس الاسم، قريبًا من مدينة سبتة على الجهة الجنوبية، أي بالقرب من ضفة البحر الأبيض المتوسط الذي كان يعرف قديما ببحر بسول أو البحر القبلي، وهي حاليا ضمن المجال الفاصل بين مدينة سبتة المحتلة ومدينة الفنيدق. أشار إليها البكري باعتبارها أول ما يمر به المسافر من سبتة إلى (تطاون)، وحدد المسافة بينها وبين مدينة سبتة في ميلين[١٥]، ويرتبط هذا الاسم حاليًا بالقرية دون بقية الوادي.

تكمن أهمية هذه القرية بالنسبة لمدينة سبتة منذ الفترة ما قبل الإسلامية، في جلب الماء منها في قنوات إلى كنيسة المدينة التي أصبحت فيما بعد جامعًا[١٦]، وإن كنا لا نعرف بالضبط التاريخ الذي بدأ فيه عملية جلب هذا الماء، إلا أننا نجد إشارة عند البكري تفيد بأن ذلك تم على يد حاكم سبتة يوليان،

حيث قال: "ومنه جلب أليان الماء إلى سبتة على أزاج وبعضها قايم في تلك الخنادق إلى اليوم..[١٧]".

ومما يثبت أهمية كمية الماء التي كانت تشكل صبيب واد أويات ما أورده الأنصاري عن عدد المطاحن بالقرية، إذ قال "توجد بواد أويات إثنتا وعشرون رحا طاحنة[١٨]"، هذا بالرغم من كون الوادي لا يحمل من مسافة بعيدة، بل يشكل مجرد تجمع لمياه سفح جبل ترسيف الذي يجاور السفح الجنوبي لجبل موسى، وتضاف إليه روافد من مساحات صغيرة على شكل حوض محاذ لحدود سبتة ما بين (واد الخلوط[١٩]) والسفوح الشمالية للجبل المسمى بـ (كدية الخوافين[٢٠]).

وقد استمر انتفاع مدينة سبتة من مياه قرية واد أويات إلى الفترة الاستعمارية حين تم التعويض عن ذلك بمياه قرية بليونش، ذلك أننا نجد تجديد تكريس هذه المسألة في محضر للجنة المعينة من قبل السلطتين المغربية والإسبانية لترسيم حدود مدينة سبتة بعد معاهدة وادراس (١٨٦٠م)، وقد جاء فيه ما يلي: "المعينين من الجانبين اتفقوا مع بعضهم بعضا أن مياه واد أويات ووادي دار المزيانة[٢١] ينتفعان بهما إسبانيا ومراكش[٢٢]".

ومع مرور الزمن ازداد التوسع العمراني لمدينة سبتة، وكذلك كثافتها السكانية، بينما انخفضت كمية المياه المجلوبة من واد أويات بحيث لم تعد تكفي حاجيات المدينة، وأصبحت في حاجة إلى بديل عنه. ولن يكون البديل المناسب إلا قرية بليونش الغنية بالمياه، والتي تربطها بمدينة سبتة صلات تاريخية عريقة، ولذلك سعت سلطات المدينة لمدة طويلة لتحقيق هذا المبتغى، ولكنه لم يتحقق إلا في القرن العشرين. فما هي هذه القرية؟ وما قيمة الثروة المائية التي تتوفر عليها؟

ثالثًا: جلب ماء قرية بليونش

تقع قرية بليونش على بعد ثمان كيلومترات غرب مدينة سبتة، وهي قرية ساحلية على شاطئ بحر البوغاز أو بحر الزقاق كما كان يسمى قديما، وعلى السفح الشمالي لجبل موسى المقابل لجبل طارق الذي يوجد في الضفة الأخرى. ونظرا لموقعها الاستراتيجي والمتميز، فقد حظيت بليونش بالكثير من الاهتمام منذ أقدم العصور. فجبل موسى هو الذي كان يعرف عند الإغريق والرومان باسم جبل أبيلا[٢٣] Abilla، والذي كان يشكل مع جبل طارق أو كالبي Kalpé، ما عرف في التاريخ القديم باسم أعمدة هرقلColonnes d'Hercule[٢٤]، وارتبطت بهذا الموقع الكثير من الأساطير القديمة، أبرزها ما أشار إليه الباحث الهليني V. Bernard من كون قرية بليونش وجزيرة تورة الواقعة قريبا منها، قد شكلت مسرحا لأحداث فصل من فصول ملحمة الأوديسا الشهيرة، خاصة ما يتعلق منها بلقاء كليبسو calypso ابنة الإله (أطلس) إله المضيق وحارسه، وأسيرها البطل الإغريقي أوليس Olysse الشخصية المحورية في الأوديسا[٢٥].

هذا وقد عرفت قرية بليونش التواجد الفعلي للرومان، حيث تشهد على ذلك آثارهم التي تركوها بالقرية، خاصة القلعة المعروفة باسم exilisa والتي وصفها جرمان عياش بأنها قرية غارقة في البساتين وهي القرية نفسها التي استعربت لتصبح بليونش[٢٦].ولا غرابة في ذلك ما دامت القرية توجد في أقرب موقع جغرافي مغربي إلى أوربا، وفي قلب المضيق الرابط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، مما يجعلة في مرآى للرحالة والملاحين العابرين للمضيق منذ أقدم العصور.

تتمتع قرية بليونش بمناخ متميز بحكم موقعها الجغرافي على ساحل بحر البوغاز حيث تعبر التيارات الهوائية الأطلسية والمتوسطية معا، كما أن موقعا مفتوحا في اتجاه الشمال، بينما تحيط بها من الجهة الجنوبية جبالاً عالية تحميها من التيارات القارية الجافة. هذا ما أشار إليه الأنصاري بقوله: "والقرية مرتفعة محجوبة من جانب الجنوب بالجبال مفتوحة للبحر تهب عليها منه ريح الشمال، قد وافقت قول الأطباء في طيب الهواء والماء والاعتدال[٢٧]". ولهذا تكثر فيها الرطوبة والتساقطات المطرية خلال فصل الشتاء، ويعتبر جبل موسى والقمم المجاورة له خزانا مهما للمياه الباطنية، بحيث تنفجر منه بالمناطق القريبة، وخاصة ببليونش، الكثير من العيون المائية، مما جعل المنطقة غنية ببساتينها وأشجارها المتنوعة، فقد عدد الأنصاري عيون وأنهار بليونش في ستة وثمانين عينا "أرفعها قدرا وأشهرها في النفع ذكرا أمزار[٢٨]"، ويضيف ما يؤكد كثرة ووفرة الماء بالقرية بالإشارة إلى عدد الحمامات بها، والتي تبلغ مائة وستة وعشرون حماما، منها خمسة وعشرون بخندق رحمة[٢٩]، وكذلك عدد المطاحن وهو خمسون مطحنة[٣٠].

وصفت المصادر الجغرافية جمال قرية بليونش بسبب ما بها من عيون ماء وأودية، وما بها من بساتين ومزروعات مختلفة ومتنوعة، وما تنتجه من الخيرات التي كانت تصدر منها إلى مدينة سبتة وغيرها من المدن، فهذا الشريف الإدريسي قال في معرض حديثه عن جبل موسى: "وتجاوره جنات وبساتين وأشجار وفواكه كثيرة وقصب سكر وأترج يتجهز به إلى ما جاور سبتة من البلاد لكثرة الفواكه بها ويسمى هذا المكان الذي جمع هذا كله بليونش وبهذا الموضع مياه جارية وعيون مطردة وخصب

زائد[٣١]". كما نجد النص نفسه عند الحميري[٣٢]. وأشار صاحب الاستبصار إلى أنه تحت جبل موسى توجد "أرض خصيبة فيها مياه عذبة[٣٣]". أما البكري فإنه أشار إلى أن "بليونش قرية كبيرة آهلة كثيرة الفواكه وبغربيها نهر ينيف في البحر عليه الأرحاء وبينه وبين مرسى جزيرة تورة في البر خمسة أميال[٣٤]"، والواضح أنه كان يقصد نهر أمزار رغم إشارته إلى وجوده غرب البلدة، وهذا لأنه لم يكن يعرف بليونش بل اطلع على كتابات غيره فتكونت لديه صوره غير دقيقة عنها.

لم تقتصر فائدة هذه الأودية على ما ترويه من مزارع، وما تديره من مطاحن وما يستغل منها في الحمامات والدور، بل أيضا فيما حفرته من خنادق عند مصباتها على شكل خلجان، استخدمت كمراسي طبيعية، أهمها اثنتان: مرسى بليونش؛ ومرسى موسى،واللتان اعتبرتا من أهم المرافئ بالمنطقة لوجودهما في مأمن من الرياح طول السنة[٣٥]. كما أقيمت بالقرية مجموعة من المرافق الترفيهية والمنتزهات التي استغلت فيها وفرة المياه وقوة صبيبها، مثل المونيا المرينية المعروفة بالبلد، والتي بقيت آثارها بادية إلى يومنا هذا، وقد أورد الأنصاري في هذه المسألة قوله: "وبالقرية مصانع ملوكية وأبراج هائلة أبوابها مصفحة بالحديد، بها قباب وطيافير رخامية ومحنشات وصهاريج ومياه خلال ذلك تطرد، ومن أعظم ذلك وأهوله برج السويحلة المشهور الغريب الشكل والنظير، في أعلاه قصر يصعد الماء إليه بالحيل الهندسية حتى يعمه...[٣٦]". فقد اشتهرت القرية خلال العصور الوسطى كمنتزه لأمراء الأندلس والمغرب، بل وكان الكثير من أغنياء مدينة سبتة يملكون بساتين وجنان ببليونش يقضون فيها أوقات فراغهم والمخصصة للراحة والاستجمام، خاصة في الفترات المعروفة لديهم بأوقات العصير وهي أوقات نضج التين والعنب وغيرها من الفواكه[٣٧].

ولم يكن لهذه المياه الوفيرة بقرية بليونش أن تستغل في شتى المجالات دون أن تحدث حولها خلافات ونزاعات من حين لآخر، ومن بين الأمثلة عن النزاعات المتعلقة بالمياه ببليونش في العصر الوسيط، ما ورد في نوازل القاضي عياض المعروفة بـ(مذاهب الحكام) من أن نازلة عرضت على قاضي سبتة عبود بن سعيد من قبل أحد المحتسبين بأن رجل من بليونش يدعى عبد السلام أجرى الماء المعروف هناك بماء السياج بإحدى الطرق وحفرها وأضر بالمارة بها، وأظهر له عقدا بمثابة شهادة جماعية موقعة من طرف بعض أهل البلد، يشهدون بمعرفتهم لتلك الطريق وهي تؤدي إلى بعض المطاحن، وأنها كانت معبدة يسير عليها المارة ولم تكن يومًا مغمورة بالمياه حتى أحدث فيها عبد السلام المذكور ما أحدث وأفسدها وأضر بها. وبعد أن حكم عليه بالحفر للماء وتغطيته تضررت من جراء ذلك بعض المزارع التي كانت تسقي منه إلى آخر النازلة، فصدرت في ذلك مجموعة من الفتاوى أوردها المصدر المذكور بالتفصيل[٣٨].

كان الغرض من هذا السرد هو توضيح قدم غنى قرية بليونش بالثروة المائية وما يرتبط بذلك من خصوبة الأرض وغنى البساتين ووفرة المنتجات الزراعية المختلفة، هذه الوفرة التي ظلت قائمة في مقابل النقص التدريجي الذي صارت تعاني منه مدينة سبتة، خاصة في العصور الحديثة مع التوسع العمراني وارتفاع الكثافة السكانية، بحيث صارت مدينة سبتة مع مرور الزمن في حاجة ماسة إلى جلب ماء بليونش، بل صار ذلك ضرورة لا محيد عنها، لأن كل البدائل الممكنة لذلك ستكون أصعب وأكثر كلفة. ولذلك صارت أطماع إسبانيا تتزايد باستمرار في ضم بليونش وما وراءها إلى جزيرة تورة إلى نفوذ مدينة سبتة المحتلة[٣٩]، ولما لم تستطع ذلك حتى في أوج الضعف الذي عرفه المغرب في النصف الثاني من القرن ١٩م، لأسباب كثيرة ومتداخلة منها ما يرتبط بحساسية المنطقة بسبب التواجد البريطاني بجبل طارق المقابل لبليونش، فصارت إسبانيا تسعى بشتى الوسائل لإقناع سلاطين المغرب بالترخيص لها بشراء الماء من مالكيه بالقرية، وهذا ما يتبين من مجموعة من الوثائق المخزنية، والتي سنطرق لمضمونها في الفقرة الموالية.

رابعًا: قضية ماء بليونش في الفترة المعاصرة

بذلت إسبانيا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر جهودًا كبرى لإقناع السلطان الحسن الأول، ثم بعده المولى عبد العزيز بتحقيق مطلب تزويد مدينة سبتة المحتلة بمياه قرية بليونش، ولكن السلطات المخزنية المغربية كانت تعمل جاهدة لتفادي هذه المسألة والتهرب من تلبية المطلب. هذا ما نستشفه في مجموعة من الرسائل المخزنية، خاصة تلك التي كانت بين المخزن المركزي وبين النائب محمد العربي الطريس بطنجة، والذي كان يتولى في الغالب مهمة التفاوض مع الإسبان في مختلف القضايا المطروحة في العلاقات بين البلدين. وسنستعرض فيما يلي بعضا من مضمون تلك الرسائل فيما يتعلق بقضية ماء بليونش.

جاء في رسالة من السلطان الحسن الأول إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٠٤ أكتوبر ١٨٩٣، أن حاكم مدينة سبتة طلب من نائب دولتهم بطنجة أن يتدخل لدى سلطان المغرب

حول مطلبين هما: توسيع الحدود إلى أن تجعل (الديوانة) بواد أويات؛ وجلب ماء بليونش إلى سبتة. وكان جواب السلطان فيما يتعلق بأويات هو طلب المعلومات من النائب الطريس عن الموقع لعدم معرفته الدقيقة به، ويسأله كذلك عن ماء بليونش إن كان داخل حدودهم أم خارجها، وهذا يعني أن هذه المطالب كانت جديدة بالنسبة للسلطان، فلولا ذلك لكانت له سابق معرفة بالقضية[٤٠].

وفي رسالة منه أيضًا إلى نفس النائب بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٩٤ نجد حديثا مفاده أنه من بين المطالب التي أدرجتها إسبانيا في ملفها المتوفر لدى سفيرها بطنجة، المطالبة بماء بليونش بقبيلة أنجرة، وجعل الديوانة داخل سبتة، مما أثار حفيظة النائب الطريس حيث اعتبر أن "المساعدة على ذلك غير مأمونة من وجوه"[٤١]، وكان يقصد بكلامه هذا ما عرفته المرحلة من محاولات الاختراق والتغلغل الأوربي بمختلف الوسائل.

في شهر ماي ١٨٩٧ وفد على السلطان المولى عبد العزيز جنرال إسباني رفقة سفيرهم بطنجة طالبين بإلحاح الحصول على الماء المملوك لأصحابه ببليونش "زاعمين أنه ضال لا ملك عليه لأحد"، ولما دافع السلطان بلطف على رفضه تلبية هذا المطلب، مذكرا إياهم بأن إسبانيا سبق لها أن طالبت بهذا الماء من سلفه المولى محمد الرابع إلا أنه لم يجبهم لذلك لأن الماء مملوك لأصحابه، فكان جوابهم بأن "أرباب ذلك الماء أرادوا بيعه لهم". ولذلك طلب السلطان هوية أصحاب الماء وألح على تحصينه من مد يد الأجانب، حيث طلب من الطريس التحقق إن كانوا راغبين في البيع، فإن كانوا كذلك فسيعمل المخزن على شرائه منهم، بعد إحضارهم والتحقق من وثائق إثبات ملكيتهم له شريطة أن يكون البيع بثمن معقول، وأضاف: "وإن علقوا إمضاء البيع على ثمن جاف ولم يتزحزحوا عنه فلتطير الإعلام لتجاب بالمتعين بحول الله"[٤٢].

وفي رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس في فاتح يناير 1898 حول تجديد هذا الأخير التنبيه في موضوع ماء بليونش الذي يحاول الإسبان نقله لمدينة سبتة، خشية أن يتوجه السفير الإسباني إلى السلطان ويمارس تدليسا للحصول على الموافقة، كان الجواب السلطاني هو تأكيد ما أجاب به النائب المذكور سابقا في هذا الشأن، حيث أكد له مجددا:"إن أراد أرباب هذا الماء بيعه على مقتضى ما أخبرك به نائب الصبنيول ورفيقه فلا بد من جعل تاويل لتحصين ذلك الماء من مد يد الأجانب فيه بتولي جانب المخزن شراءه وأمرك أعزه الله بإحضار ملاك ذلك الماء لديك بمواجبهم المتضمنة لملكيته وتصفحك لها وإن أرادوا بيعه بثمن قريب مناسب فلتمض معهم الشراء والإشهاد عليهم به"، على أن يبدي بأن ذلك من تصرفه هو وليس أمرا مخزنيا[٤٣].

في 18 أبريل 1900 بعث الحاجب أحمد بن موسى رسالة أخرى إلى النائب محمد العربي الطريس، حول محاولة الإسبان استغلال فرصة التفاوض عن الكيفية التي تتم عليها إعادة تجارة التموين التي كانت قديما بين قبائل الريف الأوسط وجزيرتي بادس والنكور[٤٤] لإعادة طرح مسألة ماء بليونش من جديد، حيث تخبر الرسالة بالجواب السلطاني "عن تسريح تسوق القوت للحجرتين وسلامة الصدور بأن المطلوب هو إعطاء الحق الذي له موجب وسد أبواب الخرق التي لا موجب لها (...) وأما ما نبهت به في شأن الماء المشار إليه فقد استحسنه سيدنا أيده الله قائلا أعزه الله قد أشرت بالرأي الأسد ودعا لك بخير[٤٥]".

يبدو أن السفير الإسباني قد طرح مسألة ماء بليونش بالفعل خلال المفاوضات التي أجراها مع المخزن العزيزي في أكتوبر 1900 حول النقط الثلاث: تحديد أرض محرمة على حدود مليلية؛ استغلال الغابات؛ وتبادل القناصل. حيث ربط بين التوصل إلى حل يرضي الجانبين في النقط المذكورة، وبين تشوف الإسبان إلى تساهل المخزن في قضية جلب ماء بليونش إلى سبتة، وحيث لم يكن مناسبا إجابته بالرفض في حينه، فقد أجابه السلطان بإصدار الأوامر بالبحث في القضية، ولم يكن ذلك إلا لربح الوقت ريثما يجد وسيلة لصرفه عن المطالبة بهذه المسألة[٤٦].

جاء في رسالة جوابية من الوزير عبد الكريم بن سليمان إلى النائب محمد العربي الطريس في ١٠ نونبر ١٩٠٠، أنه "وصلنا جوابك عما قدمناه لك في شأن ماء بليونش ذاكرا أن مساعدة المتكلم على ذلك متعذرة لكون الماء ملكا لأربابه ولا يساعدون على بيعه زيادة على ما يترتب على ذلك من الخوض في رقبة الأرض الخ ما شرحته وصار بالبال وقد تقرر جميع ما شرحته لدى العلم الشريف أسماه الله لكن ليس المقصود من الكتاب الصادر لك في هذا الموضوع العزم على الإعطاء أو البيع بالفعل وإنما أجيب المتكلم بالمجاراة لكلامه حيث ذكر أن الفاضل إنما ينصب في البحر بلا فائدة وأنه إنما يطلب ذلك على الوجه الذي لا شائبة مضرة فيه على أهل الأرض في أرضهم ولا مائهم ولا على المخزن إن أمكن وإلا فلا وجعل تسهيله في نصب القناصل وفي قطع الخشب من الغابات وفي تحديد الأرض المحرمة بمليلية في مقابلة ذلك فلم يمكن أن يجاب في تلك الحالة الراهنة إلا بجعل البحث على يدك عن حقيقة هذا الماء على

مقتضى ما تقدم شرحه والمخزن عالم بأن المآل هو عدم المساعدة على ذلك لكن أحب أن تكون المرافعة بعذر مقبول في الجملة مما يقرره المهندس الذي توجه لذلك ويظهر أثر الاعتناء به في الطلب ظاهرا وينتفي ما يشتكون به من إظهار المخزن لهم في المعاملة الجفاوة التي لا يعامل بها غيرهم من الأجناس وهذا هو المقصود الذي لم يصرح لك به خشية تنفس الخبر[٤٧]".

من الواضح أن محاولات إسبانيا لإقناع المخزن المغربي بالموافقة على جلبها ماء بليونش إلى سبتة قد باءت بالفشل، ولهذا استمر الوضع على ما كان عليه إلى فترة الحماية، حيث أصبحت المنطقة كلها تحت الإسبان، وصارت الفرصة سانحة بيدهم، فسارعوا إلى شق قنوات فولاذية أوصلوا عن طريقها الماء إلى سبتة، بعد أن انتزعوا – بطرقهم الخاصة – حق ملكية عيون القرية من أصحابها. ولما حصل المغرب على الاستقلال وعاد الإسبان إلى الحدود المعترف بها بعد حرب ١٨٦٠، وجد الأهالي أنفسهم فوق أرض تكاد تكون جدباء، غير قادرين على إحياء قريتهم بعد أن فقدوا ملكية عيونها المائية التي كانت مصدر جمالها وازدهارها وشهرتها[٤٨].

خَاتِمَةٌ

تتضح لنا من خلال هذا المقال المتواضع بعض أهم النقط في مسألة الماء بمدينة سبتة عبر مختلف مراحل تاريخها، هذه المسألة التي انتهت في الأخير بالحصول على امتياز استغلال مياه قرية بليونش وجلبها إلى المدينة. أما بليونش التي كانت قيمتها عبر التاريخ مرتبطة بالماء الوفير الذي تتوفر عليه، فقد صارت مهددة بالعطش وندرة الماء، خاصة في فصل الصيف. كما أن هذه القرية التي صارت في اتساع متزايد بشكل تدريجي، مع ما يتطلب ذلك من تزويد المنازل بالماء، صارت تسن سياسات لتزويدها من مياه السدود المتواجدة بمناطق بعيدة رغم توفر القرية على أجود المياه، نظرًا لحساسية موضوع مياه القرية التي تستفيد منها مدينة سبتة.

فرغم أن الكثير من الأسر بالبلدة لا تزال تستفيد من العيون المحلية، بإقامة شبكات ربط ذاتية مستقلة يتم بواسطتها نقل الماء من العيون إلى المنازل، وأغلبها لا ترغب لحد الآن في الارتباط بشبكة الربط التابعة لشركة التوزيع، ولكن هذا لن يدوم لمدة طويلة، ذلك أن المسألة ترتبط بالكثافة السكانية في علاقتها بكمية الماء المستهلكة، فحين تكتظ القرية أكثر، لا شك أن الدولة ستعمل على تعميم شبكة الشركة الموزعة، لأن العيون لن تظل كافية لكل الساكنة، مع العلم أن هذه الشركة رفضت مقترح إقامة شبكة موحدة مع استغلال المياه المحلية، بل تصر على جلب الماء من أحد السدود رغم أنها بعيدة عن القرية وأكثر كلفة.

الملاحق:

(١) الصور

صورتان جويتان لمدينة سبتة وموقع قرية بليونش

صورتان حديثتان لقرية بليونش

(٢) الوثائق المعتمدة

الملحـق الأول: رسـالة مـن السـلطان الحسـن الأول إلى النائـب محمـد العـربي الطـريس بتـاريخ ٠٤ أكتـوبر ١٨٩٣، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٣٤/١٢.

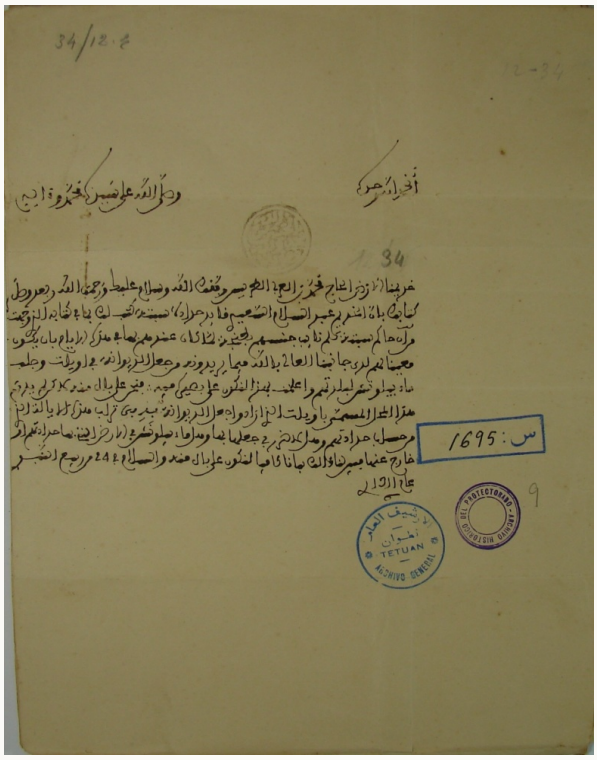

الملحـق الثـاني: رسـالة مـن السـلطان الحسـن الأول إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٩٤، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٧٣/١٢

الملحـق الثالـث: رسـالة مـن السـلطان الحسـن الأول إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٣١٤ هـ موافـق ٢٣ مـاي ١٨٩٧م، المكتبـة العامـة والمحفوظـات بتطوان، مح ٧٤/٢٣

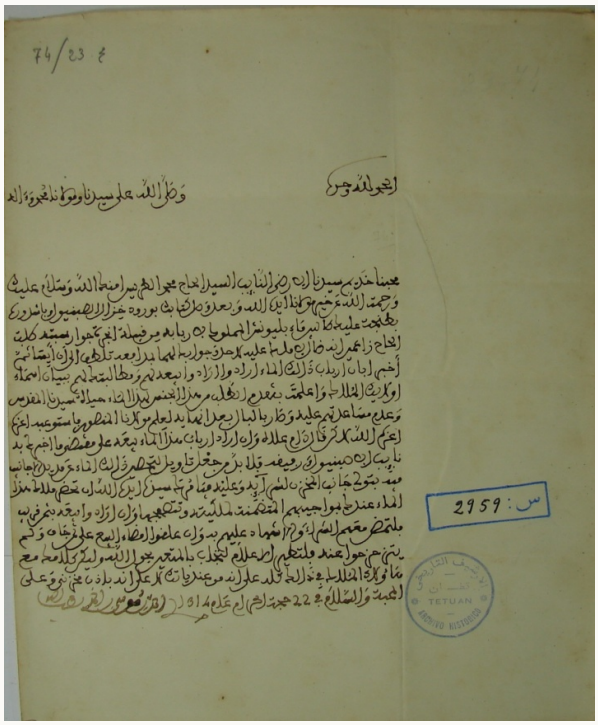

الملحـق الرابـع: رسـالة مـن الحاجـب أحمـد بـن مـوسى إلى النائب محمد العربي الطريس في8 شعبان 1315 هـ موافق فاتح يناير 1898، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٢١/٢٤.

الملحق الخامس: رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس في 18 ذي الحجة 1317 موافق 18 أبريل 1900، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح 26/124

الملحق السادس: رسالة من الوزير عبد الكريم بن سليمان إلى النائب محمد العربي الطريس في 25 جمادى الثانية 1318 هـ موافق 18 أكتوبر 1900م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح 35/109.

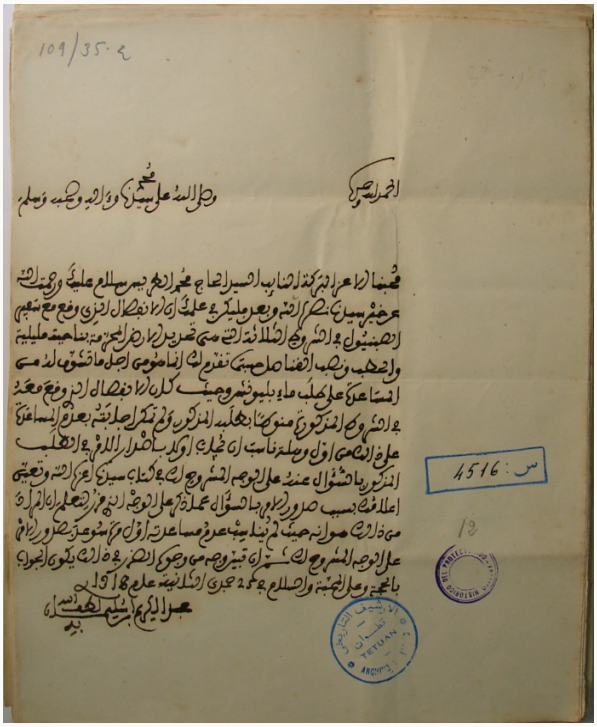

الملحق السابع: رسالة من الوزير عبد الكريم بن سليمان إلى النائب محمد العربي الطريس في ١٨ رجب ١٣١٨هـ موافق ١٠ نونبر ١٩٠٠، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١١٠/٣٥.

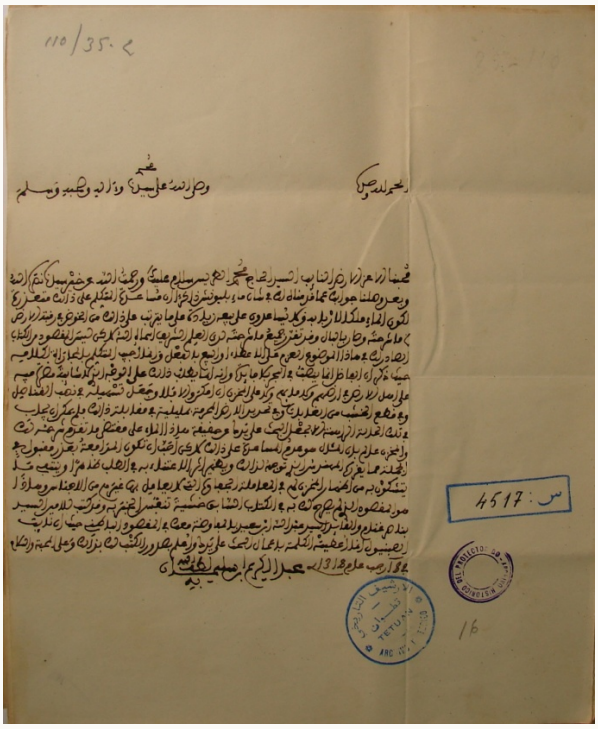

الاحالات المرجعية:

(١) أبو عبيد البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب** (جزء من كتاب المسالك والممالك)، مكتبة المثنى، بغداد، (د.س)، ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٢) مؤلف مجهول، **الاستبصار في عجائب الأمصار وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب**، نشر وتعليق الدكتور سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدر البيضاء، ١٩٨٥، ص ١٣٧.

(٣) انظر على سبيل المثال: ابن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**(معجم جغرافي مع فهارس شاملة)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ١٠٣، وكذلك: الاستبصار في عجائب الأمصار، م.س، ص ١٣٧ – ١٣٨.

(٤) أبي القاسم بن حوقل النصيبي، كتاب **صورة الأرض**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٥، ص ٧٩.

(٥) الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٢٨.

(٦) محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، **اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الثانية، الرباط، ١٩٨٣، ص ٢٨.

(٧) نفسه، ص٣٤ -٣٥.

(٨) نفسه، ص ٣٩ – ٤٠.

(٩) نفسه، ص ٤٠.

(١٠) نفسه، ص ٤٣.

(١١) لسان الدين ابن الخطيب، **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تحقيق الدكتور محمد كمال شبانة، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٢، ص١٤٦ – ١٤٧.

(١٢) **معلمة المغرب**، الجزء الرابع، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة، مطابع سلا، ١٩٩١، ص ١٣٧٩.

(١٣) أوجست موليراس، **المغرب المجهول** (الجزء الثاني: اكتشاف جبالة)، ترجمة وتقديم د. عز الدين الخطابي، منشورات تيفراز الريف ١١، ص ٦٣٣.

(١٤) جرمان عياش، "بليونش ومصير سبتة"، ضمن كتاب **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٦، ص ص ٢٩٨ – ٢٩٩.

(١٥) أبو عبيد البكري، م.س، صص ١٠٣ – ١٠٤.

(١٦) أشار إلى ذلك كل من البكري، صص ١٠٣ – ١٠٤، وكذلك في ص ١١٥، وصاحب الاستبصار، صص ١٣٧ – ١٣٨، والحميري في **الروض المعطار**، ص ٣٠٣، وغيرهم.

(١٧) أبو عبيد البكري، م.س، ص ١١٥.

(١٨) محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، م.س، ص ٥٦.

(١٩) قرية توجد أعلى قرية واد أويات بمسافة قليلة والقريتان تقعان على نفس النهر.

(٢٠) ربوة توجد في الجهة الجنوبية لمدينة سبتة وفي الجهة الغربية لمدينة الفنيدق على الطريق المتجهة صوب مدينة طنجة عبر القصر الصغير.

(٢١) موقع يوجد بالقرب من بليونش.

(٢٢) محضر ترسيم الحدود بين أرض سبتة وبقية بلاد المغرب الموقع من طرف اللجنة المشتركة المعينة لذلك، أورده الأنصاري اختصار الأخبار، ص ١٠٣.

(٢٣) حتى تسمية أبيلا القديمة يرجح أنها أطلقت من طرف الأجانب، خاصة الإغريق والرومان، أما التسمية المحلية فهي أشول، أنظر أوجست موليراس، م.س، ص ٦٣٦.

(٢٤) **معلمة المغرب**، م.س، ص ١٣٧٨.

(٢٥) نفسه، ص ص ١٣٧٨ - ١٣٧٩.

(٢٦) جرمان عياش، م.س، ص ٢٩٩.

(٢٧) محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، م.س، ص ٥٥.

(٢٨) نفسه، ص ٥٢. وأمزار (بزاي مفخمة) كلمة أمازيغية معناها المنظور أو المرئي، لأن هذا الوادي هو الأبرز في القرية والذي يرى من المناطق البعيدة.

(٢٩) وادي صغير بالجهة الشرقية للقرية وكانت قديما توجد به قرية صغيرة ملحقة ببلدة بليونش، يعرف حاليا بالديوانة لأن الوادي أصبح منذ سنة ١٨٦٠تمر به الحدود بين سبتة والأراضي المغربية بعد اتفاقية توسيع الحدود.

(٣٠) محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، م.س، ص ٥٢.

(٣١) الشريف الإدريسي، م.س، ص ٥٢٨

(٣٢) ابن عبد المنعم الحميري، م.س، ص ٣٠٣

(٣٣) **الاستبصار في عجائب الأمصار**، م.س، ص ١٣٨.

(٣٤) أبو عبيد البكري، م.س، ص ١٠٤

(٣٥) **معلمة المغرب**، م.س، ص ١٣٧٨.

(٣٦) محمد بن القاسم الأنصاري، م.س، ص ٥٣.

(٣٧) القاضي عياض وولده محمد، **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور محمد بن شريفة، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، مطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧، هامش ٣، ص ٢٥٤.

(٣٨) نفسه، ص ١٠٩.

(٣٩) **معلمة المغرب**، م.س، ص ١٣٨٠.

(٤٠) **رسالة من السلطان الحسن الأول إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣١١ ه موافق ٤ أكتوبر ١٨٩٣، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٣٤/١٢.

(٤١) **رسالة من السلطان الحسن الأول إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٥ شعبان ١٣١١هـ، موافق ١٠ فبراير ١٨٩٤، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٧٣/١٢.

(٤٢) **رسالة من السلطان الحسن الأول إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٣١٤ هـ، موافق ٢٣ ماي ١٨٩٧م، مح ٧٤/٢٣.

(٤٣) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس** في٨ شعبان ١٣١٥ هـ موافق فاتح يناير ١٨٩٨، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٢١/٢٤.

(٤٤) جزيرتان محتلتان من طرف إسبانيا بالريف الأوسط قرب مدينة الحسيمة الحالية.

(٤٥) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس** في ١٨ ذي الحجة ١٣١٧ موافق ١٨ أبريل ١٩٠٠، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٢٤/٢٦.

(٤٦) **رسالة من الوزير عبد الكريم بن سليمان إلى النائب محمد العربي الطريس** في ٢٥ جمادى الثانية ١٣١٨ هـ موافق ١٨ أكتوبر ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٠٩/٣٥.

(٤٧) **رسالة من الوزير عبد الكريم بن سليمان إلى النائب محمد العربي الطريس** في ١٨ رجب ١٣١٨هـ موافق ١ نونبر ١٩٠٠، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١١٠/٣٥.

(٤٨) **معلمة المغرب**، م.س، ص ١٣٨٠.